محددات العلاقات الالمانية الاسرائيلية وانعكاسها على القضية الفلسطينية

م. د. عمر عبد الله عفتان
كلية بلاد الرافدين الجامعة

الملخص

تتميز العلاقات الالمانية – الإسرائيلية بالاستمرارية والصلابة وطويلة الأمد، وهناك تعاون وثيق بينهما يتمثل بكافة الجوانب العلمية والسياسية والأمنية والعسكرية والتجارية والاقتصادية والثقافية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استطاعت المانيا بناء سياستها الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط طبقاً للمسؤولية التاريخية والأخلاقية تجاه اليهود الى جانب موقفها من القضية الفلسطينية ، وارتباطها بمحيطها الأوروبي، وعلاقتها المتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر حليفاً كبيراً ومهماً لإسرائيل، وغالباً ما ينظر إلى السياسة الخارجية الألمانية نحو إسرائيل من خلال تقاربها المتميز بالولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: المانيا – إسرائيل – الولايات المتحدة الامريكية – الاتحاد الأوربي– القضية الفلسطينية.

المقدمة

توصف العلاقات الألمانية – الإسرائيلية بأنها عالية المستوى ويشمل التعاون جميع المجالات، فمن ناحية الشراكة التجارية تعتبر المانيا في المقدمة على النطاق الأوروبي والثاني على مستوى المجال العلمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر شريك تجاري لإسرائيل في أوروبا والثاني بعد الولايات المتحدة الامريكية، وهي ثاني أكبر شريك في المجال العلمي بعد الولايات المتحدة، إضافة إلى إن إسرائيل في مقدمة الدول المتلقية للتكنولوجيا الألمانية في المجالين العسكري والدفاعي، وإن ما يكمن وراء التقدم الكبير في تلك العلاقات سببه عقدة الذنب تجاه اليهود، وفي سنة ١٩٥٢ تم التوقيع بين إسرائيل وألمانيا على اتفاقية لوكسمبورغ والتي بموجبها تلتزم المانيا بدفع تعويضات لجميع اليهود الذين تضرروا من "الهولوكوست" كما نصت تلك الاتفاقية على أن تقوم المانيا بدفع ثلاثة مليارات مارك الماني لإسرائيل ويساوي ٧٢٢ مليون دولار في حينه، بالإضافة إلى ١١١ مليون دولار للمنظمات اليهودية العاملة بالإغاثة والتي تعمل خارج إسرائيل ، حيث تنظر المانيا إلى إسرائيل بأنها دولة رائدة ومتقدمة في المجال العلمي وتعد المانيا في مقدمة شركاء إسرائيل في هذا المجال المهم، والتعاون مستمر بين الطرفين. وفي نفس الوقت تعتبر الدولة الألمانية من المانحين الكبار للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومنذ عقد اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل سنة ١٩٩٣ ساهمت المانيا بمبلغ ٦٩٠ مليون دولار كإعانات للسلطة الفلسطينية، وتمثل تلك المساعدات نسبة ٢٤% سنوياً من اجمالي ما تقدمه أوروبا من مساعدات، أي حوالي (٣٦٦) مليون في ٢٠٠٥ وبعد فوز انجيلا ميركل بالانتخابات العامة الألمانية بينت دعمها اللامحدود لإسرائيل وتقوية العلاقات بعد توليها المسؤولية ٢٠٠٦. وقد أيدت

ميركل ودعمت سياسات وممارسات إسرائيل في حروبها على لبنان ٢٠٠٦، والاعتداء على غزة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، إضافة إلى وقوفها مع إسرائيل ضد الملف النووي الإيراني.

التعريف بالبحث: تسليط الضوء على المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات الألمانية الإسرائيلية وانعكاسها على القضية الفلسطينية خاصةً في عهد المستشارة الألمانية انجيلا ميركل.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال الوقوف على المواقف الألمانية الرسمية تجاه اسرائيل واثرها

على القضية الفلسطينية خصوصاً وان الألمان منذ أكثر من ٦٥ عاماً يؤكدون دعمهم لإسرائيل كتكفير عن الذنب تجاه ما تعرض له اليهود في فترة الحكم النازي.

مشكلة البحث: ما هو أثر محددات العلاقات بين المانيا وإسرائيل على السياسة الألمانية ودورها في عملية السلام للقضية الفلسطينية.

أهداف البحث: بيان الدور الألماني تجاه إسرائيل منذ فوز حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي بزعامة (انجيلا ميركل) في الانتخابات العامة بألمانيا ٢٠٠٥ وتوليها رئاسة الحكومة الألمانية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول المحدد الداخلي الألماني، وتطرق المبحث الثاني عن المحددات الخارجية للعلاقات الألمانية الإسرائيلية ثم الخاتمة والمراجع.

المبحث الأول: المحدد الداخلي الالماني

تعترف الحكومات الالمانية المتعاقبة بالمسؤولية التاريخية تجاه اليهود، وهو السبب الذي دائماً وراء تبني المانيا للمواقف الداعمة لإسرائيل[١]. وتقديم الدعم اللامحدود وخاصة العسكري علاوة على الدعم المادي والسياسي، ومنذ أكثر من ٦٥ عاماً والساسة الالمان يؤكدون على دعمهم لإسرائيل واعترافهم بالماضي النازي الذي يكون حاضراً في كل تحرك الماني، ويبدو أنها ستستمر داعمة لإسرائيل كتكفير عن الذنب تجاه ما تعرض له اليهود من محرقة وسميت بالهولوكوست. وقد أكدت المستشارة الالمانية (انجيلا ميركل) منذ وصولها السلطة عام ٢٠٠٥ على التزام المانيا غير المشروط تجاه إسرائيل وحقها في الوجود وتحقيق أمنها، وان ماضي المانيا القومي الاشتراكي (النازي) هو مكون رئيسي لهوية المانيا الوطنية، وفي خطابها الذي ألقته بجامعة وارسو في ٢٠٠٧/٣/١٦ عندما قالت: (فقط من خلال قبول ماضينا بشكل كامل وفي كل الاوقات يمكننا رسم مستقبلنا معاً)، ويعتبر النهج العام لحكومات ميركل المتعاقبة هو إقرار بأن علاقة المانيا بإسرائيل (خاصة) (وفريدة)، وذكرت ميركل: في أحد تصريحاتها (أن الالتزام الفاعل تجاه أمن إسرائيل وحقها في الوجود هو جزء من الإدراك الالماني لمنطق الدولة ويشكل السياسة الخارجية الالمانية المتواصلة والدائمة)[٢]، والإصرار على التوجه الالماني المستمر بالتخلص من ماضيها القومي الاشتراكي (النازي) من أجل التأكيد المستمر على دعم إسرائيل وأمنها وان الحقبة النازية هي مجرد حقب منفصلة تماماً عن الحضارة، وان

---

(١) علي محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية من انشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨١٤ – ١٩٤٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص٢١.

)[2](Mohamed Abo Kazleh, Determinants of German foreign policy to word the arab – Israeli confict, 2008.

اتجاهات السياسة الخارجية الالمانية تتركز بعدم العودة الى الوراء الذي ساد فيه الظلم والاضطهاد والابادة والقتل والتهجير، والارتباط الوثيق بالمجتمع الديمقراطي الغربي والاندماج في أوربا التي تزداد قوة ووحدة، إضافة إلى التزامها الراسخ في حلف شمال الأطلسي (الناتو) كما أنها فعالة في المنظمات القائمة على التعاون متعدد الأطراف[٣]. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي من أجل أمن إسرائيل، وكما عبر عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون أن الادارات الالمانية لم تترك مجالاً للشك في أنها تريد مساعدة إسرائيل، ومساعدتنا تستند إلى تأمين وجود إسرائيل وفق مصلحة المانيا الوطنية وبالتالي فهذا هو المنطق الالماني للدولة.

ويتحدث الساسة الالمان عن الماضي، والجرائم وحملات الكراهية والاضطهاد والتصفية العرقية، وحملات الابادة الجماعية التي تعرض لها اليهود في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية على يد السلطات الالمانية اثناء هيمنة الحزب النازي بقيادة (أودلف هتلر) فيما اصطلح على تسميته بـ الهولوكوست، والتي تستغلها إسرائيل، الدولة القائمة باحتلال فلسطين، كذريعة من أجل الضغط على المانيا والعالم، لتبرير سياساتها وممارساتها في الاراضي العربية المحتلة وليس في فلسطين فقط[٤].

وقد تعددت أوجه السياسات والممارسات النازية بقيادة هتلر تجاه اليهود وبدأ العداء بين هتلر واليهود قبل وصوله الى سدة الحكم عام ١٩٣٣ وتضمن كتابة (كفاحي) الذي روى فيه سيرته الذاتية ومقدار الكراهية والبغض الذي يكنه لليهود، وذكر فيه (لقد اكتشفت مع الايام ما من فصل مغاير للأخلاق وما من

)[3](Paul Belkin, Germany's Relations with Israel: Back ground and implications for German middle East policy, congressional research service, 2007, January 19.

(٤) سامية بيبرس، المانيا وإسرائيل نحو شراكة استراتيجية، السياسة الدولية، العدد ١٧٣، يوليو، ٢٠٠٨.

جريمة بحق المجتمع إلا ولليهود يد فيها، وتم قياس مدى تأثير الشعب المختار في تسميتهم أفكار الشعب الالماني وتخديره وشل حيويته من خلال تتبع نشاطه في الصحف وفي ميادين الأدب والفنون والتمثيل[٥]. وانعكست كراهية هتلر في الممارسات التي اتبعها الحزب النازي تحت قيادته، وكان يؤكد للشعب الالماني ان اليهود الالمان لا ينتمون الى المانيا ولا يعملون لصالحها وإنما هدفهم تدميرها، وأنهم يشكلون الخطر الأكبر على الكيان الالماني، وان اليهود دخلاء على المجتمع الالماني ولا ينتمون الى العرق (الأري)، وسعى الحزب النازي على اظهار اليهود على أنهم متأمرون على المانيا وأنهم على استعداد للتضحية من أجل مصالحهم. وكان فنانوا الدعاية النازية يصفوا الجنس الأري بالجمال والنبل، وفي المقابل يظهروا اليهود بالقبح وعدم الأمانة والأنانية والسعي الى تدمير المانيا، وكانت تلك الصورة التي سعى النازيون الى اقناع المجتمع الالماني بها سبباً رئيسياً في تعزيز وجهة النظر المتخذة عن اليهود[٦]. وامتدت سياسة الحزب النازي لتشمل اجراءات وقوانين تضيق الخناق عليهم بهدف افراغ المانيا منهم، وصدرت الدفعة الأولى من القوانين عام ١٩٣٤ وكانت تهدف إلى الحد من مشاركة اليهود في الحياة العامة بألمانيا، وان يستبعدوا من خدمة الدولة ما يقارب ٥٠٠٠ يهودي على ترك وظائفهم الحكومية وفي نفس السنة منعت المانيا المحامين اليهود من العمل في القانون، وقام عمدة ميونخ بمنع الأطباء اليهود من علاج المرضى من غير اليهود وانكرت وزارة الداخلية التحاق الطلاب اليهود بكليات الطب، بالإضافة إلى طرد العاملين المدنيين اليهود

)[5](Howard m. Sachar. Israel and Europe: An Appraisal in History, vintage Books, P.45 – 46.

([٦]) عبير الشيخ حيدر، السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية وتطورها ١٩٤٩ – ٢٠٠٨، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢، ص٣٩.

من الجيش، وقد تعامل برنامج الحزب النازي الصادر عام ١٩٢٠ مع المسألة اليهودية بوصفها مسألة من مسائل السياسة الداخلية الالمانية[٧]، وقد ورد في النقطتين الرابعة والخامسة باقتصار المواطنة على أعضاء المجتمع من الالمان الذين تربطهم صلة الدم الالماني باستثناء اليهود، وهدفت القوانين والاجراءات المناهضة لليهود على تخليص المانيا من اليهود بشكل كامل واجبارهم على تركها وترحيلهم الى فلسطين، وأكد هتلر في خطابه الذي ألقاه في ميونخ يوم ٢٩ نيسان ١٩٢٢ على مواصلة النضال من أجل إزالة آخر يهودي من الرايخ الالماني انعكس من خلال توجه السلطات الالمانية لتأميم كافة الشركات والأعمال اليهودية وهي العملية التي تضمنت طرد العمال والمديرين اليهود ونقل ملكية الشركات الى الالمان من غير اليهود[٨]، وتقلصت الأعمال المملوكة لليهود في المانيا الى الثلثين بين الاعوام ١٩٣٣ – ١٩٣٨.

ومع بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ بدأ إصدار التشريعات التي تشجع وتجبر أعداد كبيرة من اليهود الالمان على مغادرة المانيا وقامت الحكومة النازية بجعل حياتهم بائسة وتعيسة في المانيا، وقامت بكل ما تستطيع لتشجيعهم على ترك المانيا من خلال قيام السلطات الالمانية بتقليل العراقيل بحيث تتاح الفرصة للمغادرة بكل سهولة[٩]، وفي نفس الوقت اعتبر النازيون املاك اليهود ورؤوس اموالهم ملك لألمانيا وعدم السماح للمهاجرين اليهود أخذ أي شيء مادي معهم عند مغادرتهم المانيا.

---

[٧] Nora Levin, Nazi Ideolgy and the Holocaust, the Holocaust: The destruction of Europen Jewary, P.120.

[٨] عبد الرحمن عبد الغني، المانيا النازية وفلسطين ١٩٣٣ – ١٩٤٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، ابريل، ١٩٩٥.

[٩] Raphael Johnson, The Jewish Declaration of war on zani Germany: The Economic Boycott of 1933.

المحرقة (الهولوكوست):

تعتبر المحرقة التي أبادت يهود أوروبا على يد النازي الألماني (هتلـر) علامة فارقة بموجبها تحددت طبيعة العلاقة التي تربط بين المانيا واسرائيل منذ إعلان قيام الأخيرة عام ١٩٤٨م وحتى وقتنـا الحاضـر، ويختلـف البـاحثون والسياسيون إزاء المحرقة، الفريق الأول يراها على أنها أكبـر جريمـة ابـادة جماعية حدثت في التاريخ وتبين مدى الوحشية التي وصل اليها الإنسان وهنـاك ثلاثة أسباب، السبب الأول: يرتبط بتاريخ من الاجحاف والتعصب تجاه اليهـود استناداً الى ايمان واقتناع العالم المسيحي بأن اليهود متسببون في وفـاة المسـيح عيسى عليه السلام وبالتالي يستحقون ما حدث لهـم مـن مجـازر وابـادة[١٠]، والسبب الثاني : هذه المحرقة أكبر جرائم التاريخ، كونها تسببت فـي التصـفية الجسدية والابادة لما يقرب من خمسة إلى ستة ملايين مـن الرجـال والنسـاء والاطفال الابرياء، والسبب الثالث : لكون المحرقة أو ما أصطلح على تسـميته بالهولوكوست تحتل مكاناً فريداً في تاريخ الابادات الجماعية أنها ارتبطت بـأكثر من حرب تدميرية شهدها العالم ألا وهي الحرب العالمية الثانية، ويعتبر التوجـه الأول هو السائد ويحضى بقبول كبير من قبل غالبية الباحثين سواء الاوربيين أو الامريكيين، وبالطبع بالنسبة للاسرائليين[١١]، الذين استغلوا الهولوكوست لأكثـر من ٧٠ سنة وحتى الأن لابتزاز المانيا والعالم من أجل كسب الدعم والتعـويض والاستعطاف لإيجاد تبريرات ومسانده للسياسات الإسرائيلية العنصـرية تجـاه الفلسطينين، ومن أجل أن يستمر تجذير عقدة المطاردة وتعميقهـا فـي نفـوس

(١٠) د. محمود عباس، الوجه الآخر: العلاقات السرية بين النازية وقيادة الحركة الصهيونية، دار أبن رشد للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ١٩٨٤، ص١٢.

(١١) د. محمد أبو غزله، السياسة الخارجية الألمانية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، ٤ نوفمبر، ٢٠١٠، ص٦٢.

الأجيال الشابة من الإسرائيليين. وواقع الأمر يؤكد سعي الصهيونية واستغلالها للمحرقة والمبالغة في نتائجها. وكان الهولوكوست من أكبر وأهم الأسباب التي عجلت وساعدت في تمكين الحركة الصهيونية من إقامة دولة إسرائيل في فلسطين[١٢].

اتفاق المصالحة الالمانية – الإسرائيلية والتعويض لوكسمبورغ ١٩٥٢:

لا تزال العلاقات الالمانية – الإسرائيلية متقدمة، مع استمرار الشعب الالماني يدفع ضريبة ما ارتكبت من قبل نظام حكم المانيا لمدة ١٢ سنة منذ عام ١٩٣٣ – ١٩٤٥ مارس خلالها كافة أشكال التسلط والاضطهاد بحق كل من لم يخضع لوصايته العنصرية، ولا يزال تاريخ المانيا النازي حاضر ويطارد الشعب الالماني أينما وجد، كما لا يزال الشعب الالماني يعاني من عبء أثقل كاهله يتمثل في محاولات قيادته المستميتة للتكفير عن ما يسمى بـ عقدة الذنب تجاه اليهود والتي يبدو أنها ستطارد الالمان الى ما لا نهاية. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في ٨ مايس ١٩٤٥، والتي منيت خلالها دول المحور بصفة عامة والنظام النازي بصفة خاصة بهزيمة كبيره بواسطة قوات دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت أوروبا باكملها مسرحاً للخراب والدمار نتيجة تقاتل الجيوش فيها وما حدث من قصف وهدم، وما ارتكب من مجازر بحق الابرياء والمدنيين، ولم يقتصر الدمار الذي سببته الحرب العالمية الثانية على القتل والتشريد والتهجير، بل امتد ليشمل اجتياح القحط وشح المحاصيل والمواد الغذائية الاحتياطية خاصةً في المانيا والبلقان

(١٢) محمد حامد نجاح وآخرون، تاريخ القضية الفلسطينية، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٣، ص١٨٠.

وشرق أوروبا[١٣]، وقد كان انهاء الاحتلال والانطلاق في تحقيق السيادة الوطنية تدريجياً من أهم أهداف السياسة الالمانية، ومورست ضغوطات خارجية كبيرة على حكومة (أديناور) من أجل كسب رضا اليهود وتلبية كل مطالب إسرائيل، الدولة القائمة باحتلال فلسطين، وتحقيق المصالحة، وتم توقيع اتفاقية المصالحة والتعويض التي مثلت أساس للعلاقات الالمانية الإسرائيلية وانفتاحها على العالم الجديد منذ توقيعها في لوكسمبورغ عام ١٩٥٢ وحتى الأن، والتي من خلالها التزمت المانيا الاتحادية بتقديم ثلاثة مليارات مارك الماني لإسرائيل على هيئة أموال وبضائع، وتقديم ٤٥٠ مليون مارك الماني كتعويض للأفراد اليهود، وقد تم توقيع هذه الاتفاقية بين المانيا وإسرائيل من جهة، والمانيا والمنظمة اليهودية العالمية من جهة أخرى[١٤]، وكانت مبادرة المستشار كونراد أيدناور بإلقاء بيان حكومي أمام البرلمان الالماني ١٩٥١ هي الأولى في طريق المصالحة بين المانيا وإسرائيل عقب انشاء دولة إسرائيل ١٩٤٨، حيث قال (أيدناور) صراحةً ان حكومة المانيا الاتحادية وبمشاركة الغالبية العظمى من الشعب الالماني على دراية بما تعرض له اليهود، فغالبية الشعب يمقتون تلك الجرائم ولم يشاركوا فيها، وان الجرائم التي ارتكبت تخلق واجباً اخلاقياً ومادياً للتعويض، واستمرت إسرائيل باستخدام ورقة المحرقة وفترة الحكم النازي من أجل الاستمرار في الحصول على تعويضات من المانيا، حيث تعهدت المانيا سنة ٢٠١٣ بدفع مبلغ ٧٧٢ مليون يورو (أي ما يعادل مليار دولار امريكي) للرعاية الصحية لليهود الناجين واليهود حول العالم وليس فقط الموجودين داخل إسرائيل، اضافة الى

(١٣) سلوى عبد الرؤوف، المانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفرات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٧٨.

(١٤) شكري محمد عزيزه، البعد الدولي للقضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٨.

دفع مبلغ التعويضات أي مبلغ اضافي من ٧ – ١١ مليون يورو ويجب أن يشمل تعويض ما يقارب ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ ناجين آخرين[١٥].

وتظل قضية التعويضات من أهم المحددات التاريخية التي تحدد العلاقة الالمانية الإسرائيلية، والتي على اساسها تحدد سياسة المانيا تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، وان توظيف الابادة الجماعية التي ارتكبها النظام النازي تجاه إسرائيل يتم من خلال محاولة جعلها تقتصر على اليهود فحسب دون غيرهم، والعمل على حفر الابادة في الذاكرة على أنها واقعة حدثت لليهود وحدهم، وتم اقامة نصب تذكارية للابادة في العاصمة الامريكية واشنطن وفي نيويورك ولوس انجلوس وغيرها، وكل ذلك بهدف تكريس هذا المعنى وبهدف استغلاله كوسيلة لتبرير الفضائح التي ارتكبتها وترتكبها دولة الاحتلال ضد الفلسطينيين والعرب في المناطق التي تحتلها، كما توظفها من أجل الاستمرار في الحصول على تعويضات تساهم في انعاش الاقتصاد الإسرائيلي وتمكين إسرائيل من شراء مزيد من الاسلحة وبناء مزيد من المستوطنات[١٦].

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للعلاقات الالمانية الإسرائيلية

هناك مجموعة من القيم والمصالح التي تعتمد عليها السياسة الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية وتأتي في مقدمتها الاهتمام بـ أوربا والشراكة عبر الاطلسية، وكما تهتم الحكومة الالمانية بأزمة الشرق الاوسط، خاصة في حالة الأخذ بنظر الاعتبار تحمل المانيا المسؤولية التاريخية تجاه أمن إسرائيل، وان المانيا تساند المساعي التي تبذلها اللجنة الرباعية الدولية من أجل الدفع بعجلة

(١٥) المرجع السابق، ص٤٦.

(١٦) مؤتمر التعويضات اليهودية ضد المانيا، http://www.claimscon.org/about/history

المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع الإسرائيليين والفلسطينيين[١٧]، وتعتمد السياسة الالمانية بالأساس على السعي من أجل تحقيق عدة مصالح في الشرق الأوسط، من أهمها حماية وجود إسرائيل والاعتراف بحدودها، والعمل على ايجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية تعيشان جنباً إلى جنب، وذلك تجنباً لتداعيات هذا الصراع على أمن المانيا الداخلي، وتهتم المانيا بشكل كبير بزيادة صادراتها الى منطقة الشرق الأوسط، والسعي من أجل تحقيق الاستقرار الاقليمي، وتحاول أن تمنع أي تدهور في الشرق الأوسط قد يمثل خطراً على امنها أو أمن أي من دول الاتحاد الاوروبي كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجرائم المنظمة وغير المنظمة، تهريب المواد المخدرة والخطر المحتمل من الصواريخ الباليستية[١٨].

الاتحاد الاوروبي:

يمثل الاتحاد الاوروبي جانباً مهماً من جوانب تحليل السياسة الخارجية الالمانية وأحد أهم محدداتها، فأهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله ، وفي مقدمتها المانيا، وتظهر عدم انفصال ما بين السياسة الاوروبية والالمانية فيما يتعلق الأمر بإسرائيل، والسبب الرئيسي في ذلك هو مكانة المانيا في الاتحاد واحتلالها لمركز الصدارة في توجيه السياسة الخارجية والامنية الاوروبية، والحديث عن الدور الالماني في اوروبا في الفترة التي اعقبت تطبيق معاهدة شنغن التي وقعتها بعض البلدان الاوربية عام ١٩٨٥ وتهدف الى الغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشتركة كما

(١٧) مرتكزات السياسة الخارجية الالمانية، متوفر على الرابط التالي:
http://www.kairodeplo.de/vertreting/kairo/ar/03/politikneu.html
(18) Shimon Stien, Germany's middle East policy from the Israeli perspective, P.30.

تضمنت أحكاماً بشأن سياسة مشتركة بشأن الدخول المؤقت للأشخاص بما فيها تأشيرة شنغن. حيث ان المانيا الغنية وذات الاقتصاد القوي والمسيطرة على منطقة اليورو أخذت تفرض شروطاً على شركائها من دول الاتحاد الاوروبي وتقييدهم بسياسات تفرضها عليهم مقابل منحهم قروضاً ومساعدات، وفي غالبية الإجراءات التي تتخذها المانيا وفي كل الإجراءات الاقتصادية التي صاحبت مسيرة الوحدة الاوربية، برزت المانيا كمستفيد[١٩]، والمستفيد الأكبر من اطلاق اليورو عام ٢٠٠٢، وحتى خلال أزمة الديون السيادية المتفاقمة التي عصفت بمنطقة اليورو وهددت بانهيارها، حققت المانيا مبالغ طائلة بحدود ١٦٨ مليار يورو كأرباح نتيجة حصولها على قروض من الاسواق المالية بفائدة بسيطة، ثم بيعها بفائدة أعلى لدول اليورو المتعثرة، مما عزز موقف المانيا كمتحكمة بالسياسية المالية والنقدية لمنطقة اليورو، ومسيطرة على أوروبا من خلال الاقتصاد، وهذا ما فشلت في تحقيقه المانيا النازية بالقوة والممارسات الوحشية.

وان الاقتصاد الالماني يحتل المركز الرابع عالمياً من حيث الناتج المحلي الخام، كما يتمتع الالمان بقوة شرائية عالية، ويميل المجتمع الالماني بطبعه إلى الادخار بنسب هي الأعلى عالمياً حيث تبلغ ٣٥.١٢% مقارنة بنسبة ٢% للويلات المتحدة الامريكية. وقطاع التصدير الالماني يتمتع بميزة تنافسية عالية ويساهم بنسبة ٤١% من الناتج الاجمالي المحلي، وسر القوة الالمانية هو المثابرة من أجل تحقيق هدفهم، كما تتبع المانيا سياسة ذكية في التحصيل العلمي بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، ما يزيد على ٨١% من الالمان يحصلون على شهادات مهنية ومهارات عالية تؤهلهم للاستجابة بشكل كبير لمطالب سوق

(١٩) السيد عليوه، إدارة الاقتصاد الإسرائيلي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٤٥.

العمل[٢٠]، ويعود الفضل في ذلك للنهج المتميز للحكومة الالمانية التي تبنت التأهيل المزدوج، الذي يجمع بين التعليم والتأهيل في المعاهد والشركات للربط بين النظرية والتطبيق.

إن صعود الدور القيادي الالماني من خلال الاندماج الاوروبي والشراكة عبر الاطلسي أهم محاور السياسة الخارجية الالمانية، والمانيا حريصة على المشاركة في تشكيل العالم الجديد، حيث حددت دورها بأن تعمل على نشر النظام السياسي والاقتصادي الليبرالي المستند الى سيادة القانون، وواقع الأمر أن تأثير المانيا يتصاعد عالمياً بسبب قوة اقتصادها وتنافسيته الشديدة، بالإضافة الى مكانتها المتقدمة في الاتحاد الاوروبي، وان وجود المانيا في إطار الاتحاد الاوروبي مهماً ووفقاً للتحليل المعروف لهنري كيسخر، الذي يثبت صحته باستمرار، ان المانيا كبيرة على أوربا وصغيرة بالنسبة للعالم.

وتحتاج المانيا الى الاتحاد الاوروبي لتحقيق الكتلة الحرجة من أجل التأثير وتشكيل ظاهرة العولمة، وتحقيق السلام، والحرية، والرخاء، مع الاستفادة الذكية من المؤسسات الدولية لضمان مصالحها القومية، حيث تدرك المانيا أهمية الاتحاد الاوروبي في التعاطي مع تحديات العولمة الجديدة التي لا تستطيع دولة بمفردها التعامل معها، واستفادت المانيا بشكل كبير من العولمة الاقتصادية، حيث اصبحت رابع أكبر اقتصاد على مستوى العالم، وأكبر اقتصادات اوروبا ، تعتبر المانيا من أكبر الدول المصدرة على مستوى العالم، ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على التصدير، حيث يوفر هذا القطاع فرصة عمل بين كل (٤) فرص في المانيا، ولأن رخاء المانيا يرتبط بالقدرة على تسويق منتجاتها، وفتح أسواق جديدة في الخارج، فينعكس ذلك على جهود السياسيين، والدبلوماسيين،

(٢٠) حسن مصطفى، المساعدات العسكرية الألمانية إلى إسرائيل، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٠.

ورجال الأعمال المستمرة لتطوير شراكات اقتصادية وتجارية مع فاعليين جُـدد، ودخول أسواق جديدة ديناميكية، وبخاصة السوق الصينية، وبسـبب مصـالحها الاقتصادية عارضت المانيا انتقادات المفوضية الاوروبيـة للصـين، والرغبـة الاوروبية في فرض رسوم إغراق على الالواح الشمسية الصينية، وقـد عـزز هذا الموقف التصور السائد بأن المصالح التجارية هي المحدد الأساسي لسياسـة المانيا الخارجية، وقد لعبت السياسة الالمانية تجاه أوروبا دوراً مهماً وفعالاً طيلة هذه الفترة، فقد كانت المانيا هي صاحبة مبادرة الاتحاد الاوروبي الـذي يتبنـى الى جانب الوحدة الاقتصادية والنقدية أيضاً وحدة سياسية أعمق، تتبنـى فكـراً سياسياً محدداً، وتكون أكثر مقدرة على التفاوض، ففي اتفاقية ماستريخت جـرى الحديث عن اقتراح سياسي كبير حدد أسس هذه الفكرة، إلا أن الوحدة السياسـية بقيت في الغالب مجرد أحلام يصعب تحقيقها، وفي الفترة التاليـة أصـبح مـن الجليّ أنها يمكن أن تتحقق على مراحل وخطوات وعلى أسس مختلفـة، لهـذا سعت المانيا الى تحقيق المزيد من التطوير الجزئي علـى مراحـل لمؤسسـات الاتحاد الاوروبي، وتوضيح وتحديد الصلاحيات، والتطوير المناسب في نوعيـة النظام الديمقراطي لاتخاذ القرارات ضمن الاتحاد الاوروبي وذلك خلال مراحل المفاوضات التالية التي شملت معاهدات نيس وامستردام، علاوة علـى صـياغة الدستور الاوروبي[٢١]. وان كانت المانيا العملاق الساسـي والاقتصـادي فـي الاتحاد الاوروبي، فان أهمية إسرائيل بالنسبة لها لا تختلف كثيراً عـن أهميتهـا بالنسبة للاتحاد الاوروبي، فالعلاقة بين الاتحاد الاوروبي وإسرائيل غالبـاً مـا تستند الى عدة قيم، ويروج الإسرائيليون لإسرائيل على انها ديمقراطيـة تقـدر وتثمن القيم الغربية كحقوق الانسـان وسـيادة القـانون، كمـا ان تصـريحات

(٢١) محمد عزيزه شكري، مرجع سابق، ص٣٧.

السياسيين الاوروبيين تميل الى الموافقة على هذا الترويج الإسرائيلي، ويعلو كل ما سبق ما يسمى بـــ ثقل التاريخ أي عقود من الكراهية والابادة والقتل والتشريد في الهولوكوست تلك الحقبة التي لا يمكن ان تغيـــب عـــن أي نقـــاش يتنـــاول العلاقات الاوروبية وخاصة الالمانية الإسرائيلية(٢٢).

وتمثل القدرات الإسرائيلية في غالبية المجالات أهميـــة كبيـــرة بالنســـبة لأوروبا، حيث ان دولة الاحتلال الإسرائيلي اليوم تحتل مراكـــز متقدمـــة فـــي مجالات كالشركات الناشئة، براءات الاختراع، عدد العلماء، كما ان لديها ثالـــث أعلى معدل في تنظيم المشاريع وروح المبادرة (الأعلى بين النساء والافراد فوق سن ٥٥ سنة)، كما ان إسرائيل هي سادس أكبر منتج للتكنولوجيا العسكرية فـــي العالم، وال ١٧ كأكبر دولة حائزة على جوائز نوبل(٢٣)، ويمثـــل هـــذا التطـــور والتقدم الكبير الذي تتمتع به إسرائيل من أكبر الحـــوافز التـــي تحفـــز الاتحـــاد الاوروبي الى تعميق وتعزيز علاقته مع إسرائيل اســـتناداً الـــى مبـــدأ المنفعـــة المتبادلة، وبشكل عام فان العلاقات القوية ما بين الاتحاد الاوروبـــي وإســـرائيل تتركز في ثلاث مجالات رئيسية وهي الأمن، الاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيـــا، وقد أكد الاتحاد الاوروبي هذه الروابط القوية مع إسرائيل مـــن خـــلال تقويـــة علاقته معها عام ٢٠١٢ في ٦٠ نشاط محدد، والذي يتنوع بين الزراعة وحفـــظ الأمن واستكشاف الفضاء، حيث ان الروابط بين الاتحاد الاوروبـــي وإســـرائيل الأن هي الأقوى والأوسع من أي وقت مضى(٢٤).

---

(٢٢) أحمد صدقي الدجاني، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٩، ص١٨.

(٢٣) رمسيس عوض، الهولوكوست بين التأكيد والابتكار، دار الهلال للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٢.

(24) Nir Hasson, European union project aims to establish network of holocaust archives, Haarets, 8 November 2010.

ان فهم السياسة الخارجية الالمانية تجاه إسرائيل لا يمكن قراءتها بمعزلٍ عن السياسة الخارجية والامنية للاتحاد الاوروبي ككل، هذا الاتحاد الذي أصبح يشكل الإطار الأوسع والأشمل، والذي يبقى أحد أهم المحددات الاقليمية التي تتحرك في إطارها المانيا، وسعت المستشارة الالمانية ميركل ان يكون لألمانيا دور محوري واساسي في داخل الاتحاد، وبإلقاء نظرة تدقيقية على قوة ومتانة علاقة الاتحاد الاوروبي بإسرائيل يتضح من الارقام اهمية متانة هذه العلاقة بالنسبة لإسرائيل وبالنسبة للاتحاد الاوروبي على حدٍ سواء. ان اهمية إسرائيل الاستراتيجية للاتحاد الاوروبي لا تقتصر فقط على الجواب التجارية أو الاقتصادية أو البحثية والعلمية والتكنولوجية، بل تتعدى كل هذه المجالات الهامة الى مجال آخر قد يكون من أهم المجالات بالنسبة لكليهما، الاتحاد الاوروبي وإسرائيل، وهو المجال الأمني والعسكري، حيث يتشارك الاتحاد الاوروبي وإسرائيل لحاجتهما للتعاون في هذا المجال، فماضي أوروبا التي عانت فيه من ويلات الحربين العالميتين، وإسرائيل التي احتلت فلسطين منذ أكثر من سبعة عقود في الوطن العربي والتي تختلق بين كل فترة وأخرى ازمات وحروب وتظهر نفسها في كل الأوقات على انها مهددة وان الخطر يواجهها من كل مكان وتأكيدها الدائم والمستمر على تهديد وجودها وحاجتها الماسة لزيادة ترسانتها العسكرية وتطوير قدراتها الأمنية والحربية[٢٥]، كل هذا يجعل نقطة تلاقي هامة بين الاتحاد الاوروبي وإسرائيل، وخاصة بالنسبة للاتحاد الاوروبي الذي ينظر لإسرائيل بأنها وصلت الى درجة كبيرة من الخبرة في هذا المجال وفي ما يسمى (مواجهة الإرهاب) في الوقت الذي تفتقد فيه أوروبا لهذه الخبرة

(٢٥) موشيه رفيق، مذكرات موشيه رفيق، إسرائيل في الخمسين، ترجمة محمود عباس، دار الشروق للنشر، حيفا، ١٩٩٠، ص٨٦.

الإسرائيلية نظراً لأن السبعة عقود الماضية التي مرت على أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الأن قد نعمت فيها بدرجة كبيرة من الاستقرار والبعد عن الصراعات السياسية، وهذا ما دفع الاتحاد الاوروبي الى زيادة التعاون وتبادل الخبرات في مجال المخابرات ومبيعات السلاح وتنظيم تدريبات مشتركة مما فيه استفادة للاتحاد الاوروبي من الخبرات الاسرائيلية في هذه المجالات ومساعدة أوروبا في تأمين حدودها ويصبح شعوبها أكثر أماناً[٢٦].

المشاركة الاورو متوسطية:

يرى الاتحاد الاوروبي وخاصة المانيا أهمية منطقة الشرق الأوسط تكمن في الجهود التي بذلت بفترة وجيزة بعد توقيع اتفاقية (ماسترخت) الوحدة الاوروبية فيما عُرف بإطار الشراكة الأورو متوسطية (عملية برشلونة) من أجل تقوية أواصر العلاقات بين دول الاتحاد الاوروبي ، ودول حوض البحر المتوسط بما فيها دول الاحتلال الاسرائيلي، حيث عقد المؤتمر الاورو متوسطي في المدينة الاسبانية برشلونة بتاريخ ٢٧ – ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥ وشارك فيه مسؤولون سياسيون من دول الاتحاد الاوروبي و١٢ دولة من حوض البحر المتوسط، والذي يمثل حدثاً بالغا في الأهمية بمسيرة التعاون بين كل أوروبا وبين دول حوض المتوسط موحدة متكاملة، وكان تركيز المؤتمر على ثلاثة محاور أساسية هي أولاً: إرساء قاعدة مشتركة من السلم والاستقرار يسمح بالنمو الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة وتأسيس منطقة تجارة حرة، ثانياً: خلق ارتباط مالي واقتصادي يؤدي الى ازدهار مشترك يقوم على التجارة الحرة، ثالثاً: الاهتمام بالتعاون في مجالات عديدة كالتدريب والتعليم والشباب والثقافة والاتصالات ما يشجع التبادل والتواصل بين الشعوب (المجتمعات

)[26](Steven Erlanger, Shrinking Europe military spending stirs concern, The New York times, 22 April 2013.

المدنية)، كما أكد المؤتمر على حق الشعوب في تقرير المصير وفق مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يدعم حق الشعوب في حماية استقلالها ووحدة أراضيها، وضمان سلامة حوض البحر المتوسط من الأسلحة النووية والبايولوجية، واتخاذ الإجراءات اللازمة في مواجهة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة وغيرها من الظواهر السلبية التي تهدد دول الاتحاد والحوض كالعنصرية والتعصب(٢٧).

ورغم ان الاتحاد من أجل المتوسط تظل فكرة ولم تتبلور جدياً على أرض الواقع إلا انها تعكس سعياً لغرض اسرائيل بطريقة ملتوية واقحامها في شراكة مع الدول العربية التي تظل في مرحلة عداء مع اسرائيل (أو مرحلة سلام بارد) كقوة احتلال حتى تلتزم بتحقيق السلام العادل والشامل القائم على حل الدولتين، كما تعكس الدور الكبير الذي يقوم به الاتحاد الاوروبي وكونه أهم المحددات الاقليمية التي تفسر العلاقة بين المانيا واسرائيل والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها في تناول العلاقة المتينة بينهما.

علاقة المانيا بالولايات المتحدة الامريكية:

عند تناول المحددات الخارجية للعلاقات الالمانية – الاسرائيلية لا يمكن اغفال الولايات المتحدة الامريكية وعلاقة المانيا بها كونها تمثل أحد محددات سياستها الخارجية بصفة عامة، وتجاه اسرائيل بصفة خاصة، وقد شهدت تغيرات هامة منذ الوحدة عام ١٩٩٠، وقد مرت علاقة المانيا بالولايات المتحدة الامريكية خلال سنوات تولي (شرودر) للمستشارية الالمانية بتوترات والسبب رفض المانيا الحرب على العراق واختلافهما في التعاطي مع أمر الهجوم على

(٢٧) محمد إسماعيل، الأوضاع الداخلية في إسرائيل وأثرها في حرب ١٩٦٧، رسالة ماجستير، كلية الأداب – الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٨، ص٢٨.

جمهورية العراق وهذا الخلاف جعل الشراكة عبر الأطلسية جدلياً وكان حزب (انجيلا ميركل) الاتحاد الديمقراطي المسيحي منتقداً لحكومة (شرودر) وداعياً لتقوية وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، وبعد فوز ميركل في الانتخابات العامة سنة ٢٠٠٥ تحسنت العلاقات عبر الاطلسية[٢٨]، وهناك ثلاثة عوامل ساهمت في تحسين الأجواء بين واشنطن وبرلين وكان في مقدمتها ابتعاد حكومة (ميركل) عن أهداف سياساتها الخارجية غير المرحب بها لدى الولايات المتحدة، ومن ضمنها، وقف مساعيها لرفع حظر الاتحاد الاوروبي على الاسلحة مع الصين، وتخفيف العلاقات مع روسيا السلطوية، وبالرغم من ان المانيا استمرت في استبعادها المشاركة في إرسال قوات الى العراق، إلا ان المانيا أصبحت شريك جيد ومريح بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية نتيجة لتأثير حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في الحكومة الالمانية[٢٩].

السبب الثاني للتقارب بين المانيا والولايات المتحدة الامريكية وتعميق العلاقات الثنائية بينهما هو (السيرة الذاتية) لانجيلا ميركل وشخصيتها، حيث أن رؤيتها للولايات المتحدة متأثرة بإدراكها لتلك الدولة ودورها خلال حقبة الشيوعية في المانيا الشرقية، كما ان العلاقات الشخصية بين (ميركل) و (بوش) كانت ايجابية للولايات المتحدة فان (بوش) أيضاً كان مبهوراً بالمستشارة الالمانية (انجيلا ميركل) وبسنواتها التي قضتها في السلطة في المانيا – المانيا

(٢٨) فارس عبد الكريم، القمة الأورو متوسطية – مسار برشلونة، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٤.

(٢٩) عبد العزيز مطلق، العلاقات الامريكية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٠، ص١٤١.

الشرقية. وكفاح الشعب من أجل الحرية[٣٠]، وكان هذا واضحاً من خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بسبب الزيارة الأولى التي قامت بها (ميركل) الى البيت الأبيض في كانون الثاني ٢٠٠٦.

والعامل الثالث للعلاقة القوية بين المانيا والولايات المتحدة الامريكية خلال فترة ميركل يمكن فهمه من داخل الولايات المتحدة نفسها، حيث سعى (بوش) بعد الانتخابات الرئاسية الامريكية التي جرت سنة ٢٠٠٤ الى انفتاح السياسة الخارجية الامريكية لتكون متعددة الجوانب وتشمل عدد أكبر من الأطراف، وذلك لإدراكه بالحاجة لدعم أكبر لسياساته وأهدافه، خاصةً على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي[٣١]، وبالرغم من الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي حول الحرب على العراق، إلا أن إدارة بوش بدأت تؤكد وتركز بعد ذلك على الروابط المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي خلال خطاباته التي خاطبت أعلى المستويات من السياسيين الأوروبيين بدلاً من التركيز على الخلافات إبان الحرب على العراق[٣٢]، لقد أدت العوامل الثلاثة إلى سيناريو أفضل لألمانيا، والبلدان يتعاونان عن قرب في كافة القضايا الحساسة والحيوية، كالملف النووي الايراني الذي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لإسرائيل، الحليف الأقرب للولايات المتحدة الأمريكية.

---

(٣٠) عاطف أبو يوسف، علاقات إسرائيل الدولية، السياقات، الأدوات، الاختراقات، الإخفاقات، دار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤، ص٢٤.

(٣١) عبد العزيز محمد ربيع، المعونات الامريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص١٢٦.

(٣٢) جودت عبد الخالق، حول تكييف طبيعة العلاقات بين العرب وإسرائيل وأمريكا، مجلة شؤون عربية، عدد ٢٧، تموز، ١٩٨٣، ص٤٨.

الخاتمة

تبين من خلال البحث أن أهم المحددات التي تحدد طبيعة العلاقات الالمانية – الاسرائيلية هي المحدد التاريخي والذي يرتبط بالداخل الالماني والتزامها التاريخي تجاه اسرائيل ووجودها وأمنها، ومما لا شك فيه، ان جمهورية المانيا الاتحادية وبعد أكثر من سبعة عقود من الزمن مرت على انتهاء الحرب العالمية الثانية التي تناحرت فيها أوروبا ودُمرت وراح ضحية انظمتها الدكتاتورية أو رغبة بعض دولها في الهيمنة والسيطرة واستنزاف ثروات الأخرين – ملايين البشر وتضرر أخرين من الابرياء وخاصة اليهود الذين واجهوا أبشع وأفضع وسائل الظلم والعنصرية والتعذيب والقتل والإبادة الجماعية، إلا أن المانيا لا تستطيع أن تمحو هذه الصفحة السوداء من تاريخها، ولا يزال الشعب الالماني يدفع فواتير التاريخ في محاولة تبدو يائسة، للتخلص من (عقدة الذنب) التي تراود الالمان أينما ذهبوا، وسعت المانيا منذ تولي (انجيلا ميركل) مستشارة لألمانيا تحويلها من ماضٍ مؤلم وقاسٍ وعلاقات سابقة قامت على الكراهية والعنف، ونبذ الأخر إلى علاقات استراتيجية وثيقة تحقق المصالح القومية لألمانيا، ومصلحة دولة الاحتلال الإسرائيلي، ويتجلى هذا المسعى في علاقات التعاون في المجالات كافة، وكان فوز انجيلا ميركل ثلاث مرات في الانتخابات البرلمانية الالمانية تراه اسرائيل استمراراً للتعاون مع المانيا خاصةً في المجال العسكري ويعني دعم ومساندة اسرائيل في أوروبا، وبالرغم من دعم المانيا لحل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية ودعمها لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، إلا أن الحكومة الالمانية تحاول ان لا تحيد عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقتصر على دعم وتشجيع المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين

كوسيلة رئيسية ووحيدة ولا بديل عنها لإيجاد حل للصراع، من دون دعم ومساندة الجانب الفلسطيني في مساعيه السلمية الدبلوماسية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لانتزاع حقوقه المشروعة في ظل تعنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي ترفض الاستجابة لمتطلبات السلام وتعرقل المفاوضات، فتشجع المانيا الموقف الامريكي في إدارة الصراع وليس حله، ويطمح الشعب الفلسطيني أن يكون لألمانيا دور أكبر في عملية السلام تمارس من خلاله ضغوطاً جدية على حليفتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للانصياع لإرادة المجتمع الدولي وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني، وان تسير على خطى دول الاتحاد الاوروبي الأخر التي اعترفت بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧. وعلى صناع القرار في المانيا عدم الانجرار وراء الترويج الإسرائيلي بغياب شريك فلسطيني للسلام، كما سيزيد من دعم وتأييد المانيا للتحركات الدبلوماسية الفلسطينية في المحافل الدولية، ان المانيا الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، والتي تهتم بحماية وجودها وأمنها، وتعتبرها اسرائيل صديقة لها، وفي ظل استمرار الحكومة الإسرائيلية في عنادها وعدم الاستجابة لمتطلبات السلام، فعلى حليفتها المانيا الضغط عليها ودفعها نحو تنفيذ الانسحاب الكامل من الأراضي التي أحتلتها عام ١٩٦٧، وان تقبل بقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرارات الأمم المتحدة وخطة خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وان تعيد حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وهذا سيؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مما ينعكس على المانيا والاتحاد الاوروبي ككل وسيؤثر ايجاباً على العالم أجمع.

Abstract

German-Israeli relations are characterized by continuity, solidity and long – term, and there is close cooperation between them represented in all aspects of scientific, political, security, military, commercial, economic and cultural aspects.After the end of World War II , Germany was able to build its foreign policy towards the Middle East in accordance with its historical and moral responsibility towards the Jews ,as well as its position on the Palestinian issue .And its connection with its European environment and its strong relationship with the United States of America, which is a great and important ally of Israel. German foreign policy towards Israel is often seen through its distinguished rapprochement with the United States of America and the European Union.

Keywords: Germany - Israel - United States of America - European Union. Palestinian issue .